مركز الدراسات الاستراتيجية - جامعة كربلاء

Center for Strategic Studies-University of Karbala

العراق في مراكز الأبحاث العالمية

في هذا العدد:

انهيار النظام الإقليمي: المعضلات التركية في العراق وسوريا

اضطرابات الشرق الأوسط وتأثيرها على أمن اسرائيل

نهر الفرات مُهدّد

نشرة أسبوعية تصدر عن مركز الدراسات الاستراتيجية - جامعة كربلاء

السنة الثالثة

العدد ((١٢١))

الاثنين : ٤ / ٥ / ٢٠١٥

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَٰذَا بَاطِلًا سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾

﴿آل عمران/ ١٩١﴾

في هذا العدد

الافتتاحية بقلم رئيس التحرير

- أمريكا وتوازن القوى المضطرب في الشرق الأوسط | ٣

مقالات استراتيجية

- انهيار النظام الإقليمي: المعضلات التركية في العراق وسوريا | ٤
- اضطرابات الشرق الأوسط وتأثيرها على أمن اسرائيل | ١٠
- نـــــهر الفـــرات مُـــهدّد | ١٥

هيئة التحرير

رئيس التحرير

أ.م.د. خالد عليوي العرداوي

هيئة التحرير

م.د. حسين أحمد دخيل

أ.م.د. حيدر حسين آل طعمة

م.م. حيدر رضا محمد

م.م. حسين باسم عبد الأمير

م.م. مؤيد جبار حسن

م.م. ميثاق مناحي دشر

م.م. حوراء رشيد مهدي

الموقع الألكتروني

أحمد ستار جابر

التصميم والإخراج الفني

حنان محمد باقر

أيات صباح ضاحي

التدقيق اللغوي

م.م. علاء صالح عبيد

م.م. ضياء عماد عبد علي

العراق في مراكز الأبحاث العالمية

أمريكا وتوازن القوى المضطرب في الشرق الأوسط

عندما تتصادم الإرادات السياسية بشكل حاد ويغيب الأفق الاستراتيجي للتنسيق والتعاون، يكون وقوع الكارثة وشيكا. وفي هذه الحال يكون الضعفاء وقودا لحروب الأقوياء، وثمنا لتقريب المواقف بينهم في الظروف الحرجة. القارئ الكريم ستطلع في هذا العدد من إصدار (**العراق في مراكز الأبحاث العالمية**) على ثلاثة مقالات مهمة تؤشر المخاطر الاستراتيجية التي تهدد العراق والمنطقة في الوقت الحاضر والمستقبل القريب في ظلّ بيئة شرق أوسطية يدفع ثمنها الحمقى والضعفاء. المقال الأول (**انهيار النظام الإقليمي: المعضلات التركية في العراق وسوريا**)، للكاتب (**هارون شتاين**)، نشرته مدونة (**حرب فوق الصخور**) الأمريكية، وبين كاتبه خيبة أمل واشنطن من الموقف التركي في الحرب على داعش؛ بسبب تعارض مصالح تركيا مع دول التحالف الدولي المعادي لهذا التنظيم الإرهابي، مما أنتج سياسات تركية قد تتعارض مع مصالح هذا البلد بعيدة الأمد، فقد فشلت أنقرة في إدارة ملف الصراع في سوريا والعراق، ومال التنافس الإقليمي على النفوذ بينها وبين طهران إلى مصلحة الأخيرة، وقاد التأرجح التركي في التعامل مع قضايا المنطقة إلى تحول تركيا إلى لاعب ثانوي في تحديد مسار الأحداث فيها.

المقال الثاني (**اضطرابات الشرق الأوسط وتأثيرها على أمن إسرائيل**)، للكاتب (**أفرايم عنبار**)، نشره (**منتدى الشرق الأوسط للدراسات الاستراتيجية**)، ويذهب كاتبه إلى الاعتقاد بأن اضطرابات الشرق الأوسط ناجمة عن انهيار النظام الدولي الذي ارتكزت إليه المنطقة لقرن من الزمان، وأن صعود الإسلام السياسي المتطرف راجع إلى فساد وعدم كفاءة أنظمة الحكم القائمة، وتراجع الوزن الاستراتيجي للعالم العربي يوازيه صعود لقوى غير عربية (إيران، وتركيا، وإسرائيل) في ظلّ ضعف متزايد للنفوذ الأمريكي، مما يهدد توازن القوى الإقليمي وينذر بمزيد من إراقة الدماء. ويزعم الكاتب أن إسرائيل يمكن أن تكون حليفا جديرا بالثقة للعالم العربي السني. وعندما يتطرق إلى الملف النووي الإيراني، والصفقة المحتملة حوله مع الغرب، يرى أن تل أبيب ملزمة بإيقاف هذا البرنامج بأقل الخسائر الاستراتيجية المترتبة على العلاقة بين إسرائيل وواشنطن. والمقال بمجمله عرض للرؤية الاستراتيجية الإسرائيلية لأحداث الشرق الأوسط، وهو جدير بالمطالعة والتأمل فيه.

المقال الثالث (**نهر الفرات مهدد**)، للكاتبين (**محمد نوار و غلادا لاهن**)، نشره (**غوثام هاوس**)، ويرى كاتباه أن الموارد المائية لنهر الفرات تواجه أزمة حادة لأسباب عدة، من بينها الاستغلال المفرط، والنمو السكاني الهائل، والتلوث، والحروب، والتغيرات المناخية. ومما زاد الأمر سوءا، غياب التعاون والتنسيق بين الدول الثلاث المتشاطئة (تركيا، وسوريا، والعراق). وبعد تحليل مفصل لمشكلة الموارد المائية في نهر الفرات، يقترح الكاتبان توصيات عدة جديرة بملاحظة المسؤولين في البلدان الثلاثة، ولكن يبقى وجود الإرادة السياسية الصادقة لحل هذه المشكلة في البلدان الثلاثة هي الفيصل النهائي في رسم سياسة مشتركة واضحة تخدم مصالحها جميعا.

العدد [١٢١]

انهيار النظام الإقليمي: المعضلات التركية في العراق وسوريا

الكاتب: هارون شتاين، زميل في مركز جنيف للسياسات الأمنية، وزميل في معهد الخدمات المتحدة الملكي في لندن
الناشر: مدونة "وور أون ذا روكس" war on the Rocks
٢٠١٥/٣/١٢

ترجمة وتلخيص: هبة عباس
مراجعة وعرض: م.م. حسين الياسري

إن التضارب في المصالح التركية أدى إلى صعوبة تشكيل استراتيجية تركية متماسكة للتصدي للتحديات العديدة التي تواجهها في العراق وسوريا، وهو ما أدى أيضا إلى ارتكاس في عملية صنع السياسات وتقلص الخيارات التركية تجاه المنطقة ككل.

يستهل الكاتب مقاله بالإشارة إلى **استمرار شعور الولايات المتحدة بخيبة الأمل حيال الحليف التركي بسبب عزوف أنقرة عن السماح أو الاشتراك في توجيه الضربات الجوية ضد "الدولة الإسلامية"، حيث أصبح وجودها يُشكل المصدر الأساس للتباعد بين الحليفين القديمين**. إن حزب العدالة والتنمية الحاكم ينقاد في نهاية المطاف إلى مصالحه الإقليمية، ونتيجة لذلك، فإن المصالح التركية - من وجهة نظر الحزب الحاكم - غالبا ما تتعارض مع باقي الدول التي شكلت التحالف المعادي للـ"دولة الإسلامية".

وهكذا يتحتم علينا تحليل السلوك التركي تجاه العراق وسوريا **ضمن السياق الأوسع للسياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط**. لذلك، فإن إجراءات أنقرة هي ليست سوى انعكاس لفشلها في سوريا وسياساتها المعقدة تجاه العراق من جهة، وكذلك قلقها من تنامي النفوذ الايراني، ومخاوفها بشأن القومية الكردية من جهة أخرى. **هذه المصالح غالبا ما تتعارض مع بعضها البعض، بما يؤدي إلى عملية متعرجة في صنع القرار ومن ثم إنتاج سياسات تتعارض مع المصالح التركية الاستراتيجية طويلة الأمد.**

وهكذا تتضح أسباب محدودية جهود أنقرة في مواجه هذه التحديات، **وذلك بسبب مصالحها المتضاربة وصعوبة تشكيل استراتيجية متماسكة للتصدي للتحديات العديدة التي تواجهها في سوريا والعراق، مما أدى إلى ارتكاس في عملية صنع السياسات وتقلص الخيارات التركية تجاه المنطقة ككل.**

الاستراتيجية الفاشلة تجاه سوريا

وفي غضون المدة الممتدة بين العام ٢٠١١-٢٠١٢ ركزت الحكومة التركية على تقوية المعارضة السورية ودعم المجاميع المتمردة للمساعدة في إسقاط النظام السوري. وفي هذا الإطار عملت أنقرة بشكل وثيق مع قطر. فمنذ بدايات شهر سبتمبر / أيلول من العام ٢٠١١، عمل البلدان كلاهما على تقوية الاخوان المسلمين في

سوريا. وفي الوقت ذاته، اتخذت تركيا قرارا مثيرا للجدل يقضي بترك حدودها مفتوحة بما يتيح للمعارضة السورية الناشئة في اتخاذ الأراضي التركية ملاذا ومصدرا للتموين.

وتعتقد أنقرة بأن هذه الوحدات، سوف تكون رأس الحربة من بين جهد كبير محتشد في تشكيل معارضة فعالة، قادرة على التقدم بسرعة نحو دمشق المحررة فور سقوط الأسد، وقادرة على الحفاظ على الجهاز الحكومي شديد المركزية وذلك لمنع تفكك البلاد، والذي من شأنه أن يؤدي إلى تفاقم الخلافات الطائفية وتقوية الأكراد السوريين.

ومع تطاول مدة الصراع، بدأت المخاوف التركية تزداد حيال التهديدات الثانوية التي بدأت تنمو بشكل أكثر تعقيدا كمسألتي (اللاجئين والحكم الذاتي الكردي). ولمعالجة هذه المشاكل، ضغطت تركيا على أتباعها من الإخوان المسلمين في عام ٢٠١٢ للانضمام إلى التحالف الوطني السوري المدعوم من قبل الولايات المتحدة. وفي موازاة ذلك، زادت وكالة الاستخبارات التركية دعمها للمتمردين السوريين، لتنظيم هجوم على حلب، ودعم الجماعات السلفية مثل أحرار الشام وكتائب جبهة النصرة التابعة لتنظيم القاعدة.

تمدد "داعش" في العراق وتراجع التأثير التركي

ثم يعرج الكاتب على الشأن العراقي مشيرا إلى بداية تغيير تركيا لنهجها مع مطلع العام ٢٠١٤ حيال الصراع السوري وذلك بعد انتزاع "الدولة الإسلامية" للأراضي من تحت سيطرة الفصائل الموالية لتركيا. اعتبارا من شباط / فبراير، بدأت تركيا في اتخاذ خطوات جريئة لمراقبة حدودها من أجل وقف تدفق المقاتلين للصراع، وكذلك منع "داعش" من تهريب النفط عبر أراضيها. **ومع ذلك، وحتى بعد سقوط الموصل، استمرت تركيا في تحديد أولويات المعركة ضد بشار الأسد، واعتبار "داعش" مجرد تحدٍ ثانوي بإمكانها التعامل معه بعد هزيمة النظام السوري.**

ورجوعا إلى ما قبل سقوط الموصل في العراق، ومع تنامي الغضب السني، فقد ألقى المسؤولون الأتراك باللائمة على سياسات رئيس الوزراء العراقي السابق نوري المالكي وعلى الدستور العراقي، وعلى المشاكل التي خلّفتها الولايات المتحدة في البلاد، والتي هي مشاكل ذات أبعاد طائفية. فيما عزى حزب العدالة والتنمية تمدد "داعش" في الأنبار ومناطق أخرى إلى سيطرة الشيعة جنبا إلى جنب مع أجندة المالكي.

ومن ثم، فان هذه العوامل ساهمت في زيادة تمكين إيران من التدخل في العملية السياسية في العراق. وفي هذا الصدد، **وجدت تركيا نفسها في منافسة مع الجمهورية الإسلامية على النفوذ في مناطق مختلفة من العراق.** وفي ديسمبر من عام ٢٠١٤ وصف رئيس وزراء تركيا إيران **بالبلد الطائفي**، وهذا موثق في كتابه **"العمق الاستراتيجي"** الذي يوضح مدى التنافس بين تركيا وإيران على النفوذ و السيطرة على المجال الجغرافي.

تنامي النفوذ الإيراني يشكل تحديا غير مباشر لتركيا

ثم يتحول الكاتب ليسهب حول التحدي الذي تشكله إيران بالنسبة لتركيا، مشيرا إلى **إن تنامي المليشيات الشيعية سبب مشكلة فريدة من نوعها للاستراتيجيين الأتراك على طول جبهتين مختلفتين**، أولاها: أن إيران لعبت دورا واضحا في الدفاع عن كردستان، ولا سيما بالقرب من مدينة كركوك ومحافظة ديالى. والثانية: ذات صلة

أيضا بالأولى، وهو موقف إيران الذي كان أكثر بكثير في صلابته من الموقف التركي في الدفاع عن كردستان، فعلى سبيل المثال، ومع بداية الحصار على أربيل أرجأت تركيا تزويد قوات البيشمركة بالسلاح، وأخبرت حلفاءها الأكراد في الحزب الديمقراطي الكردستاني بأنها سوف تزيد الدعم بعد الانتخابات في يونيو / حزيران ٢٠١٤.

هذا الموقف المتباين في الدعم قوض الثقة الكردية تجاه تركيا، بينما - في الوقت نفسه - تنامت مكانة إيران في حكومة إقليم كردستان، وذلك بسبب الدعم الفوري بالأسلحة خلال الأيام الأولى من الصراع مع "داعش". وقد حاولت أنقرة إصلاح موقفها لكن تبقى حقيقة أن إيران أكثر إسهاما من تركيا في الدفاع عن كردستان. وينطبق الشيء نفسه على أجزاء واسعة من العراق، إذ إنها تملك السيطرة المباشرة على العديد من الميليشيات، بالمقارنة مع تركيا التي لها مجرد صلات غير مباشرة مع بعض العشائر في محافظة نينوى وروابط مع تركمان العراق السنة.

وبالمثل، فقد اعتمد الساسة العراقيون (في بغداد) على طهران لمساعدتهم في الدفاع عن البلاد، مما أدى إلى زيادة الوجود الإيراني داخل مناطق الاشتباك، ومن ثم زيادة النفوذ الإيراني في الحكومة العراقية المركزية. وعلى النقيض من ذلك، فإن تركيا لديها القليل من النفوذ لتمارسه على الحكومة المركزية العراقية، فعلى سبيل المثال، من بين حلفاء تركيا "أسامة النجيفي"، أحد نواب الرئيس الثلاثة، الذي تراجع نفوذه في السنوات الأخيرة بسبب علاقاته مع الأحزاب الكردية في نينوى، والذي طالب مع أخيه أثيل النجيفي بإقامة إقليم سني مشابه إلى أنموذج حكومة إقليم كردستان، ومن ثم أعربت تركيا - بشكل غير مباشر - عن دعمها لفكرة النجيفي، ودعمت إلغاء قانون اجتثاث البعث. هذه السياسات كانت تمتلك أملا صغيرا في أن تمرر؛ بسبب معارضة القيادات الشيعية داخل البرلمان العراقي، وهذا هو ما أضعف تأثير تركيا داخل السلطة في بغداد خلافا لإيران التي لها نفوذ على الوزارات الرئيسة بشكل غير مباشر فضلا عن المليشيات المقربة منها والتي تقاتل إلى جانب قوات الأمن العراقية.

وهكذا، **فبينما تتشكل أولوية تركيا في توثيق علاقتها مع رئيس الوزراء العراقي الجديد، حيدر العبادي، إلّا أن هناك مشاكل هيكلية متأصلة تمنع تركيا من لعب دور أكثر وضوحا في السياسة العراقية في المستقبل القريب.** وفي المقابل، **ازداد نفوذ إيران من خلال السيطرة الفعلية على مقومات الدولة العراقية، فضلا عن تزايد القوة الإيرانية الناعمة في مختلف مناطق العراق زيادة على كردستان العراق.**

تمدد الصراع على الحدود والصحوة القومية الكردية

وفي هذا الصدد يستطرد الكاتب في توصيف المعضلة الكردية بالنسبة لتركيا ويقول: لقد امتدت الصراعات في سوريا والعراق لتعبر الحدود، ولا سيما في جنوب شرق تركيا حيث الغالبية الكردية. السياسات التركية أثناء الحرب الأهلية السورية أدت إلى أن يتم تحديد "الدولة الإسلامية" من قبل حزب العدالة والتنمية بأنها تضم عددا كبيرا من الأكراد في تركيا. وقد ساهمت حرب "داعش" ضد الأكراد في سوريا والعراق في تشكيل هذه التصورات، إذ إن تواصل الدعم عبر الحدود (التركية - العراقية - السورية - الإيرانية) عزز المشاعر القومية الكردية. وتضمنت هذه المشاعر كما لا يصدق من التعاطف مع محنة الأكراد في سوريا، وخصوصا عند

الهزيمة التي ألحقها حزب الاتحاد الوطني الديمقراطي بـ"داعش" خلال معركة كوباني.

لقد حارب الحزبان الشقيقان حزب الاتحاد الديمقراطي (DPY) وحزب العمال الكردستاني (KKP) الدولة التركية لعقود مضت من أجل تحقيق استقلال سياسي وثقافي أكبر لأكراد تركيا، واعتمدت أنقرة على" مسعود البرزاني" رئيس حكومة إقليم كردستان للتصدي لمطالبات حزب العمال الكردستاني. لكن، بعد الدور الذي لعبه الحزبان في الحرب ضد "داعش" في سنجار، وإنقاذ حزب العمال الكردستاني للأيزيديين، تراجع دعم حزب بارزاني (الحزب الديمقراطي الكردستاني) (KDP) في دفاعه عن الأراضي التي يتنازع عليها على طول الحدود السورية، بينما ظهر حزب الاتحاد الديمقراطي (DPY) في الخطوط الامامية في كوباني، مما زاد من التعاطف معه ودعمه، وهي **النتيجة السياسية التي أراد برزاني وأنقرة تجنبها**.

كما وقد انعكس تنامي قوة حزب العمال الكردستاني (KKP) وحزب الاتحاد الديمقراطي (DPY) على الصعيد الداخلي التركي. فبعد تنامي حزب الاتحاد الديمقراطي (DPY) في سوريا، أعادت تركيا تفعيل مفاوضات السلام مع حزب العمال الكردستاني، وقد تأثرت هذه المفاوضات على نحو متزايد بالأحداث في سوريا، وعلى وجه الخصوص، الطريقة التي دارت بها المعركة الجماعية الكردية ضد "الدولة الإسلامية"، والتي وحدت الحركة الكردية المجزأة خلف سبب واحد: هزيمة "داعش".

لقد أدى ذلك إلى استئناف تركيا لمفاوضات السلام مع الأكراد، تحديدا بعد الأحداث الدامية في العام ٢٠١٢، وذلك بالتزامن مع بروز سيطرة حزب الاتحاد الديمقراطي على مناطق في سوريا، وهو ما عزز الموقف التفاوضي الكردي مع حزب العدالة والتنمية بعد أن كان في وضع غير مؤات في المفاوضات السابقة. وكان هناك عنصران متعلقان بالمفاوضات، أولا: **الحرب التي شنها حزب الاتحاد الديمقراطي على "داعش" تعني أن مطالبة حزب العدالة والتنمية بنزع السلاح ليست سوى رغبة بمعاقبة المعارضة في قنديل**. ثانيا: ازدياد عدم ثقة الأكراد بحزب العدالة والتنمية وذلك بعد بروز "داعش"، **واعتبار دعم تركيا لهم يمثل تحديا لاستقلال الأكراد في سوريا.**

وزادت حدة هذا الغضب في شهر اكتوبر عام ٢٠١٤، بعد تحشيد حزب العدالة والتنمية الدبابات والقوات على الحدود للتصدي للاجئين الفارين من مدينة كوباني. وعند القيام بذلك، أحكمت الحكومة التركية سيطرتها على المنطقة الحدودية المحيطة بالبلدة التي عبر إليها أكراد تركيا لتوجيه العقاب لهم بسبب انضمامهم إلى ميليشيا حزب الاتحاد الديمقراطي (YPG). **وهكذا، بالنسبة للغالبية من الأكراد في تركيا، فقد كان رد الحكومة التركية بمثابة حصار، وهذا ما عزز اعتقادهم بوجود دعم تركي لتنظيم "داعش".**

وامتد شعور التضامن مع حزب العمال الكردستاني إلى بلدة سيزر- القرية التركية ذات الأغلبية الكردية، والتي كانت تاريخيا معقلا لحزب العمال الكردستاني - حيث قام مجموعة من الشباب التابعين للحزب بحفر الخنادق حول مركز المدينة لمنع قوات الأمن التركية من الدخول إلى منطقتهم والتي تمت إزالتها بعد دعوة عبد الله اوجلان - زعيم حزب العمال الكردستاني المسجون - إلى التزام الهدوء بعد أسابيع من التوتر والاشتباكات العنيفة.

وعلى هـذه الخلفية المعقدة، فقد كان حزب العدالة والتنمية يأمـل في أن يقوم عبد الله اوجلان بمناسـبة عيد النوروز بإصـدار بيان يعلن من خلاله انتهاء الكفاح المسـلح لحزب العمال الكردستاني ضـد الدولة التركية. ومع ذلك، وبعد نجاح المفاوضات التي أجراها الحزب مع اوجلان بشأن نصوص البيان، لم يوافق الذراع العسـكري لحزب العمال الكردستاني المتمركز في العراق على هذه الشروط، واكتفى الجانبان بقراءة البيان ضمن خطاب متلفز.

وهكذا، فقد طرح اوجلان عشـرة نقاط من ضمنها عقد مؤتمر كردي تُناقش فيه قضية نزع السلاح. من الواضح أنه كان حلا وسـطا، لكن إلى أي مدى تم التعديل على النـص المرفوض من قبل القيادة العسـكرية ظل غير معروف. وبشـكل عام، فقد رفضت القيادة العسـكرية لحزب الاتحاد الديمقراطي فكرة إلقاء السلاح قبل أن يتم تنفيذ مطالبهم. وعلـى النقيض من ذلك، ظلت الحكومة التركية تطالب حزب الاتحاد الديمقراطي بإلقاء السلاح قبل البدء بتقديم التنـازلات، ولم يتوصل الطرفان لحل بشأن هذه المشكلة السياسية.

لم تمثل تركيا سوى لاعبا صغيرا داخل التحالف

على هامش هـذه الخلفية المحليـة والإقليمية المعقدة، يُبيـن الكاتب رأيه فـي حجم الحضـور التركي داخل التحالف الدولي ويقول: جادلت تركيا ضد فعالية الحرب الأميركية الحالية التـي تقودها ضد "داعش"، مما أدى إلى تحديد أنقرة لدورها فـي التحالف **بحماية الحدود، وتبادل المعلومات الاسـتخباراتية، وتدريب لواء تمرد لمحاربة "الدولة الاسلامية".**

وما تزال تركيا تشـكك بشـدة حول الهـدف المقصود من العملية العسـكرية التي تدعمهـا الولايات المتحدة، معللة فشل الجهود العسكرية في هزيمة "داعش" بسبب عدم حسـم الموقف تجاه وحشية بشار الأسد. **وهكذا فقد اشترطت تركيا دعمها في توسيع الحملة الجوية مقابل تنحية الأسد عن السـلطة، وهي سياسة تتعارض مع الأهداف السياسـية النهائية لإدارة أوباما المتكررة في العراق وسوريا**. وهذا يشمل إضعاف وهزيمة "داعش" في العراق، ومن ثـم تدريب قوة صغيرة تقضي عليهم في سـوريا، بدعوى أن هذا المسعى هو جزء من إطار أوسع لوقف إطلاق النار، يتم خلاله التوصل إلى تسوية سياسية تجبر الأسد على ترك منصبه.

ويتشكل قلق أنقرة بشأن الأعمال العسكرية في سوريا بثلاثـة محاور، **الأول:** حيال محاربـة تنظيم "الدولة الإسـلامية"، إذ تعتقد تركيا بـأن التحالف يُمكّن نظام الأسد بشـكل غير مباشـر. وتجادل تركيا بأن غياب التدريب لعـدد أكبر من المتمردين لهـم القدرة على السيطرة على المناطق التي يتم تطهيرها من "داعش" والتركيز على الضربات الجوية سـوف يُمكّن الأسد من السـيطرة على مناطق شمال سـوريا، لذلك فإن رؤية أنقرة تتمثل بفرض حظر للطيران فوق المنطقة الشمالية من سوريا وتوسيع برنامج التدريب المستمر للجماعات المتمردة. **والثاني:** غياب الضغط المستمر على الأسد. وفي هذا الصدد، تعتقد تركيا أن الأسد لن يواجـه أي ضغط حقيقي يجبره علـى التنحي لصالح ترتيب تقاسـم السـلطة الذي من الممكـن أن تقبل به جميع أطراف النزاع السـوري. **ثالثـا:** موافقة تركيا على إمكانية التحول التدريجي شـريطة تنازل الأسد عن السلطة لصالح نائبه. وعلى النقيض من ذلك، فقد أظهرت الولايات المتحدة القليل من الاسـتعداد حول

إزالة الأسد في نهاية المطاف عبر تسوية سياسية.

وهكذا، سعت أنقرة إلى ممارسة ضغوط على الولايات المتحدة في استخدام قاعدة انجرليك الجوية من قبل التحالف من دون تحقيق شروطها. وقد فشلت هذه الجهود، لكن المسؤولين الأتراك ظلوا متفائلين بأن الولايات المتحدة ستفرض منطقة حظر جوي في نهاية المطاف. وفي الوقت نفسه، هناك أدلة على عمل أنقرة مع الحليف الإقليمي "قطر" لإثارة انتفاضة سنية شمال سوريا، من شأنها أن تشمل كتائب جبهة النصرة وتستهدف "داعش" قبل أن تحول أنظارها إلى النظام، مما يشير إلى حرص تركيا على توحيد المعارضة السورية المنقسمة وربما إقناع الولايات المتحدة لتكثيف دعمها للمتمردين السوريين.

التحديات النهائية

وهكذا يصل بنا الكاتب إلى التحديات النهائية التي تواجه تركيا، والتي يختتم بها مقاله فيقول: تشكل الاضطرابات في المنطقة مجموعة من التحديات الفريدة لحكومة تركيا. وقد ركّزت تركيا بشكل أساس على الحرب في سوريا منذ نصف العقد المنصرم تقريبا، إذ كانت أهداف أنقرة تسير بشقين: الإطاحة ببشار الأسد، والحفاظ على وحدة الأراضي السورية. **وقد فشلت أنقرة في تحقيق هذه الأهداف، لذا ليس أمام أنقرة الآن سوى التعامل مع ما لم تتصوره في عام ٢٠١١: "دويلة" سورية تُدار من قبل حزب العمال الكردستاني مماثلة لتلك التي في حكومة إقليم كردستان، تمتلك ضمانا غير مباشر بالحماية الغربية ضد أي اعتداء على طول حدودها.**

إنّ تقدم تنظيم "داعش" في العراق عقّد السياسيات التركية، وبروز دور المليشيات الشيعية قد أنذر بتأثير أكبر لإيران في السياسة العراقية، وهو ما سيعني - بالأخير - انحسار نفوذ أنقرة في المحافظات السُنية. وهكذا، فقد أخذت جاذبية أنقرة تنخفض باطراد من قبل حلفائها، وهو ما ينذر بصعوبة استمرار تنفيذ أي سياسة تركية في العراق.

واستشرافا للمستقبل، تواجه تركيا تحديات عديدة نابعة من **تنامي الطائفية الإقليمية، وبروز القومية الكردية، والتهديد المستمر للـ"دولة الإسلامية"**. وقد فشلت أنقرة حتى الآن في تبني سياسة متماسكة لمعالجة هذه التحديات، حيث اختارت اتباع سياسة صارمة تركز على التعامل مع النظام السوري أولا، والمشاكل ذات الصلة في المنطقة بعد ذلك. وعلى الرغم من الجهود الدولية المبذولة لمكافحة تنظيم "الدولة الإسلامية"، **ما تزال أنقرة متشبثة بهذه السياسة، وهي إشارة إلى بقاء تركيا خارج التحالف، وهذا ما ينبئ باستمرار الخلاف مع الولايات المتحدة.**

وعلى نطاق واسع، يدل هذا على مدى تعارض مقاصد السياسات التركية مع بعضها البعض. **التواصل التركي مع المجاميع السنية في سوريا يعد مصدرا لإثارة الأكراد الذين تتفاوض معهم الآن لإنهاء الحرب مع حزب العمال الكردستاني. وبشكل مشابه، فقد حرصت أنقرة على توثيق علاقتها مع رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي، الذي يرفض سياسات حليف تركيا في العراق أسامة النجيفي.**

ولم تتمكن أنقرة إلى الآن من حل هذه المفارقات السياسية التاريخية. وهكذا، يتعيّن على تركيا التعامل مع هذه المشاكل قبل أن تقوم برسم نهج أكثر شمولا لمشاكل المنطقة.

رابط المقال: http://goo.gl/x0EUX2

العدد [١٢١]

اضطرابات الشرق الأوسط وتأثيرها على أمن اسرائيل

الكاتب: إفرايم عنبار، مدير مركز بيغن السادات للدراسات الاستراتيجية، ومحاضر في العلوم السياسية في جامعة بار ايلان، وزميل شلمان - غينسبرغ في منتدى الشرق الأوسط

الناشر: منتدى الشرق الأوسط للدراسات الاستراتيجية

٢٠١٥/٤/١٣

ترجمة: هبة عباس

عرض وتحليل: م.م. ميثاق مناحي العيساوي

يشهد الشرق الأوسط حاليا اضطرابات كبيرة، فقد انهار النظام الدولي الذي ارتكزت عليه المنطقة لقرن من الزمن، وتنعكس هذه الاضطرابات الجارية في منطقة الشرق الأوسط على أمن إسرائيل القومي بشكل متباين. فعلى غرار إيران وتركيا، تشكل إسرائيل ذات الديمقراطية المستقرة سياسيا أيضا قوة صاعدة غير عربية ولاعبا في ميزان القوى الإقليمي. فضلا عن ذلك، فإن اضطرابات العالم العربي تسهم في تغيير المشهد الاستراتيجي في منطقة شرق حوض البحر الأبيض المتوسط؛ لأن عناصر الإسلام المتشدد تكتسب مزيدا من السيطرة في تلك المنطقة.

يشهد الشرق الأوسط حاليا اضطرابات كبيرة، فقد انهار النظام الدولي الذي ارتكزت عليه المنطقة لقرن من الزمن، وخسرت دول عديدة احتكارها لاستخدام القوة ولم تعد قادرة على توفير القانون والنظام في بلدانها، وهذا ينطبق على كل من العراق،ولبنان،ول يبيا،وسوريا،وحتى مصر (الدولة العربية التاريخية الوحيدة) واجهت صعوبات في فرض سيادتها على أراضيها بفاعلية.

تتبنى العديد من الميليشيات في تلك الدول والتي تتحدى كيان الدولة آيديولوجيات إسلامية متطرفة، مما يعكس صعود جاذبية الإسلام السياسي في العالم العربي. وعلى نقيض هذه الدول التي تتسم بعدم الكفاءة والفساد، يقدم بعض الإسلاميين خدمات إلى الشعب، وهؤلاء الإسلاميون يشتهرون بالقسوة لكنهم أيضا يشتهرون بالصدق. إلا أن التنظيمات المتطرفة أمثال تنظيم "القاعدة في شبه الجزيرة العربية" وتنظيم (الدولة الإسلامية "داعش")، لا يشكلون عناصر تحديث لبيئاتهم، بل تفرض آيديولوجياتهم في العالم العربي دوام الجهل والفقر. لهذا السبب وأسباب أخرى، يتطلب بقاء إسرائيل متيقظة في السنوات القادمة.

تراجع العالم العربي يوازيه صعود القوى الإسلامية غير العربية كقوى تركيا و إيران، فهاتان الدولتان أفضل حالا على صعيد مؤشرات النمو، وتمارسان هذه الأيام سياسة خارجية طموحة تغذيها دوافع إسلامية وامبراطورية. وبالسياسة الخارجية المنضوية تحت مسمى "تصفير المشاكل" وهي السياسة التي اتبعها "رجب طيب اردوغان"، نأت تركيا بنفسها تدريجيا عن الغرب، فعلى سبيل المثال، عام ٢٠٠٣رفضت أنقرة طلب الولايات المتحدة فتح "جبهة شمالية" ضد

القوات العراقية، وعارضت - فيما بعد - العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة والغرب ضد روسيا وإيران.

ومن جانبها، تقدمت إيران بنجاح في برنامجها النووي رغم استياء المجتمع الدولي. وبالمقابل، أتاحت التطورات الأخيرة في الشرق الأوسط وخارجه لإيران إقامة "الهلال الشيعي" الممتد من طهران وحتى شرق البحر الأبيض المتوسط، كما أتاحت لإيران فرصا لا تحصى لاستعراض قوتها في منطقة الشرق الأوسط والبلقان، وهذا ما أثار استياء المملكة العربية السعودية وغيرها، بالفعل. فضلاً عن ذلك، فإن النجاحات التي حققها وكلاء إيران الشيعة في كل من بغداد وبيروت ودمشق وصنعاء تؤكد سعي طهران للهيمنة في منطقة الشرق الأوسط. في الوقت نفسه، بدأ نفوذ الولايات المتحدة بالتراجع في محيط الشرق الأوسط أساسا، نتيجة السياسة الخارجية لإدارة أوباما، ولهذا يعد تصحيح التمدد المفرط من واشنطن في العالم الإسلامي أمرا ضروريا، لكن عدم اكتراثها بهموم حلفائها في مصر وإسرائيل والمملكة العربية السعودية قد يدمر ميزان القوى الإقليمي.

وفي هذا الصدد، تعد جهود واشنطن لعقد صفقة مع إيران إضفاء للشرعية على إمكانية اختراقها على الصعيد النووي، وستمنح إيران دور الشرطي الإقليمي. وهذا الأمر سوف تعده القاهرة والرياض والقدس (إسرائيل) خطأ استراتيجيا ضخما، وستكون النتيجة الحتمية انتشار واسع للأسلحة النووية في المنطقة؛ لأن هذه الدول لن ترغب في البقاء متأخرة على صعيد قدرات تخصيب اليورانيوم. علاوة على ذلك، يمكن أن يؤدي عدم الاستقرار الإقليمي إلى مزيد من إراقة الدماء في المنطقة؛ لأن الاعتماد على نظام متطرف رجعي في المنطقة - أي النظام الإيراني - لتوفير الاستقرار، يعد قمة الحماقة الاستراتيجية.

نظرة إسرائيل

إن انعكاسات الاضطرابات الجارية في منطقة الشرق الأوسط على أمن إسرائيل القومي متباينة. فعلى غرار إيران وتركيا، تشكل إسرائيل ذات الديمقراطية المستقرة سياسيا أيضا قوة صاعدة غير عربية ولاعبا في ميزان القوى الإقليمي.

وزاد الفارق التفاضلي في القوة بين إسرائيل ودول الجوار؛ بسبب تمكنها من الازدهار اقتصاديا، وتكوينها لمؤسسة عسكرية قوية فائقة التكنولوجيا.

فضلاً عن ذلك، تبدد جيشي سوريا والعراق القويين قلص من فرص قيام حرب تقليدية واسعة ضد إسرائيل. يضاف إلى ذلك، نظرة الدول السنية المؤيدة للغرب، مثل مصر والأردن والمملكة العربية السعودية إلى إسرائيل على أنها حليف ضد إيران الصاعدة، وأيضا ضد الحركات الإسلامية المتطرفة، في وقت ينظر للولايات المتحدة في أوساط كثيرة على أنها حليف غير جدير بالثقة.

وعلى النقيض من ذلك، قد تتكشف التحديات منخفضة

الوتيرة. فالمشاكل الداخلية التي تعاني منها الدول العربية الضعيفة تجعلها عرضة باستمرار للإسلام المتطرف والعنف الطائفي. ومثلما يفقد قادتها سيطرتهم على أراضي الدولة و تصبح حدودها قابلة للاختراق بشكل متزايد، يكتسب الإرهابيون والجماعات المسلحة مزيدا من حرية الحركة. بقدر ما تفقد الدول الضعيفة سيطرتها على أجهزتها الأمنية، تصبح ترسانتها من الأسلحة التقليدية (وغير التقليدية) - على نحو متزايد - غير حصينة، مما يؤدي إلى بروز جماعات معارضة سياسيا مسلحة بشكل جيد تسعى إلى إلحاق الضرر بإسرائيل، وعلى سبيل المثال، بعد سقوط القذافي وصلت صواريخ ليبية مضادة للطائرات من طراز SA-7، وقاذفات آر بي جي مضادة للدبابات إلى حركة "حماس" في قطاع غزة، كما أن تنظيم "الدولة الإسلامية" صار يخوض معاركه بأسلحة أمريكية استولى عليها من الجيش العراقي.

وعلى نحو مماثل، في حالة سقوط الأسد فإن ترسانة سوريا من الأسلحة تقع بسهولة بين أيدي "حزب الله" وعناصر متطرفة أخرى، وهذا بدوره يطرح احتمال أن يبادر "حزب الله" أو حركة "حماس" - وكلاهما وكلاء لإيران على حدود إسرائيل - استئناف جولات العنف ضد إسرائيل. وفي الأعوام الأخيرة، ساعد "الربيع العربي" في تحويل الانتباه عن القضية الفلسطينية. فضلا عن ذلك، فإن قدرة السلطة الفلسطينية على إلحاق الأذى بإسرائيل بهدف إعادة إحياء الاهتمام الدولي محدودة جدا، ومن ثم أصبحت السلطة الفلسطينية ضعيفة ومعرضة لضغوط متزايدة من قبل حركة حماس الشعبية، لكن سوء التقدير للموقف الاستراتيجي الفلسطيني قد يؤدي إلى اندلاع جولة من العنف، وهذا احتمال لا يمكن لإسرائيل أن تتجاهله. ومع ذلك نجحت إسرائيل في احتواء تهديدات جماعات ليست بدولة، وفي الحد من ضررهم الكامن.

نظرة الغرب (بأكثر من طريقة)

اضطرابات العالم العربي تسهم في تغيير المشهد الاستراتيجي في منطقة شرق حوض البحر الأبيض المتوسط، حيث تكتسب العناصر الإسلامية المتشددة مزيدا من السيطرة، إذ توجد في "تونس، وليبيا، وشبه جزيرة سيناء، وقطاع غزة، ولبنان، وسوريا، وتركيا" جماعات ذات ميول إسلامية متشددة، مما يهدد قدرة الوصول غير المحدودة إلى هذه المنطقة، والتي تتمتع بها إسرائيل والغرب.

إن ما يقارب ٩٠٪ من تجارة إسرائيل تمر عبر البحر الأبيض المتوسط، مما يجعل حرية الملاحة في هذه المنطقة أمرا حيويا بالنسبة لرفاه إسرائيل الاقتصادي. علاوة على ذلك، فإن فرص إسرائيل في أن تصبح مستقلة على صعيد الطاقة ومصدرة مهمة للغاز ترتبط بقدرتها على ضمان حرية المرور لتجارتها البحرية والدفاع عن حقولها الهيدروكربونية المكتشفة حديثا "ليفياثان" و "تمار"، وهذه التطورات تتطلب جهودا إسرائيلية في مجال البحرية. وبالفعل، باشرت إسرائيل في بناء نظام أمني لحقول الغاز التابعة لها،

ولديها خطط لشراء سفن إضافية، ولهذا فإن سيطرة الجماعات الإسلامية المتشددة على تلك الدول سيهدد أمن إسرائيل وحرية الملاحة في تلك المنطقة.

وكما هو الحال بالنسبة لأنحاء أخرى من منطقة الشرق الأوسط، يبقى عامل التقييم في إسرائيل (المفتاح) الأساس في فهم ميزان القوى الإقليمي الآخذ بالتطور، وهو تحول إيران إلى دولة نووية، وهذا من شأنه أن "يغير قواعد اللعبة". إسرائيل وحدها لديها القدرة على منعه - أي البرنامج النووي - وإن فوز نتنياهو في الانتخابات الأخيرة أبقى في السلطة الشخص الوحيد الذي قد تكون لديه الشجاعة لإعطاء أمر بضربة عسكرية لعرقلة التقدم الإيراني نحو امتلاك أسلحة نووية. وبالفعل، رحب بفوزه بهدوء في عواصم الدول العربية المعتدلة المرعوبة من إيران والتي نفد صبرها من أوباما، ومثال على ذلك المملكة العربية السعودية و مصر.

وتبعا لذلك، تراقب إسرائيل بحيرة نمو مساعي إدارة أوباما لعقد "صفقة كبرى" مع إيران، وهذا يضع إسرائيل على مسار تصادمي لا مفر منه مع حليفتها الأهم وهي الولايات المتحدة الأمريكية، مستفيدة في ذلك من مخزون التعاطف الكبير من قبل جماهير الولايات المتحدة، ولاسيما داخل الكونغرس الذي يسيطر عليه الحزب الجمهوري.

مع ذلك، وعلى الرغم من تراجع شعبية أوباما، يستطيع الرئيس استخراج تكاليف باهضة على الأصعدة العسكرية والدبلوماسية والاستراتيجية، ومده الـ٢٢ شهرا المتبقية لكي يترك منصب الرئاسة، ينبغي تجاوزها بأقل ضرر للشراكة الاستراتيجية الأمريكية - الإسرائيلية، وبخاصة إذا قررت إسرائيل تنفيذ تهديدها المتمثل بعدم السماح لإيران بأن تصبح قوة نووية، آخذين بنظر الاعتبار التحدي الأخطر الذي تشكله العلاقة الأمريكية - الإيرانية على أمن إسرائيل القومي في المستقبل القريب.

تحليل:

يؤكد الكاتب على بقاء إسرائيل متيقظة في قادم السنوات؛ لأن تنظيمات مثل "داعش" و"القاعدة" تمثل تهديداً على أمنها. إلا أنه في الوقت نفسه، يدرج الكاتب تلك التنظيمات تحت مسمى المليشيات، وهذا خطأ كبير، فتلك التنظيمات هي بالأساس تنظيمات عابرة للقارات (تنظيمات دولية) ومن مجانبة الصواب تسميتها بهذا الإسم. ويبدو أن صاحب المقال استخدم هذا المصطلح، والغرض منه إشراك الفصائل التي تمثل تهديدا على أمن إسرائيل على غرار حزب الله اللبناني وحركة حماس وغيرها من الحركات التي تهدد أمن إسرائيل بهذا المسمى وليس المقصود منه تنظيم "داعش" أو القاعدة؛ لأن هذه التنظيمات هي بالأساس تستهدف الدول التي تمثل تهديدا على أمن إسرائيل وتحاول العبث به. وقد يكون الكاتب متناسيا بأن النظام السعودي الذي يعد صديقا لإسرائيل والولايات المتحدة هو المتهم والمسؤول المباشر عن تفريخ تلك التنظيمات وخلق البيئة اللازمة التي تساعد على نمو الحركات والتنظيمات المتطرفة. ويعرج " إفرايم عنبار" على المشروعين الإيراني والتركي في المنطقة، والسياسة التي اتبعها أردوغان مع العالم الإسلامي وهي ما تسمى بسياسة " **تصفير المشاكل**"، إلا أن تصرفات الأخير اتجاه كثير من الدول العربية ربما تجعلنا نستبدل تلك السياسة بسياسة خلق المشاكل

وليست تصفيرها؛ لأن تركيا دخلت في مشاكل عدة مع بعض الدول مثل مصر والعراق وإيران، وموقفها اتجاه الأزمة اليمنية. وعلى ما يبدو أن الكاتب تحكمه الآيديولوجية الصهيونية في كلامه عن تركيا بأنها تتبع هكذا سياسة ولم يرد الخوض في تخبطات أردوغان في السياسة الخارجية ولا سيما اتجاه العراق وسوريا ومصر وآخرها اتجاه اليمن؛ وذلك بحكم العلاقة القوية بين الموساد والنظام التركي. بالمقابل ركز على إيران وحلفائها في المنطقة، وكذلك على صفقة الاتفاق النووي التي تغيض إسرائيل كثيرا، رافضا تلك الصفقة بحجة التهديد الإيراني للدول العربية والخليجية على وجه الخصوص. ومن المؤكد أن صاحب المقال يعكس التخوفات الإسرائيلية في مقاله خوفا من إتمام الصفقة النووية مع إيران، وقتها تصبح إسرائيل هي الخاسر الأكبر من هذا الاتفاق؛ لأن الدول العربية والخليجية قد تكون أمام سيناريو إعادة العلاقات العربية الإيرانية والدخول في تفاهمات وتطمينات مشتركة للطرفين، وهذا أحد الخيارات والسيناريوهات المطروحة أمام دول الخليج في إعادة العلاقة وتهدئة المنطقة من الصراعات الطائفية وإعادة الاستقرار إلى المنطقة، لكنه لا يعني أن الولايات المتحدة الأمريكية ستعتمد على النظام الإيراني في المنطقة كحليف استراتيجي؛ لأنه من السذاجة اعتبار هذا الاتفاق هو بمثابة تسليم المنطقة لإيران أو إطلاق يدها فيها. لأن الولايات المتحدة ما تزال تتمتع بنفوذ قوي ولديها مصالح كبيرة وحلفاء في المنطقة، وربما يصبح النظام الإيراني نظاما حليفا للولايات المتحدة، في خطوة أولية لإنهاء المشاكل الطويلة بين الطرفين وإدارة ملفات المنطقة بشكل مشترك. وعلى الرغم من صعوبة هذا السيناريو الأخير، إلا أنه يبقى أحد الخيارات أمام إدارة أوباما. وإذا ما تم ذلك بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران ودول الخليج في إعادة رسم الخارطة السياسية في التحالفات، ستكون إسرائيل أمام مأزق كبير يتطلب منها أن تكون مستعدة لأن تقف بوجه هذا الاتفاق وتحرض الدول العربية التي تعدها حليفة للوقوف ضده. إن إسرائيل ليس بمقدورها توجيه ضربة عسكرية لإيران؛ لأن الرد الإيراني سيكون قاسيا جداً وربما سيدخل حزب الله اللبناني على خط المواجهة، فضلا عن الموقف الدولي الذي اكتسبته إيران في إبرام صفقة الاتفاق النووي. فالعواقب وخيمة وخطيرة على إسرائيل، وعليها أن تجد خيارا أفضل من الخيار العسكري.

أما فيما يخص التسليح للتنظيمات المتطرفة الذي يتطرق له الكاتب، والذي يرى أن السلاح الذي تمتلكه التنظيمات المتطرفة هو نتيجة انهيار الجيش العراقي واستيلاء التنظيم على تلك الأسلحة، متناسياً أن تلك التنظيمات تحارب في العراق وفي المنطقة منذ عام ٢٠٠٣ بأسلحة متطورة، وهي تمتلك الأسلحة والتقنيات العسكرية قبل انهيار الجيش العراقي في محافظة الموصل، وكذلك قبل سقوط أجزاء من سوريا بيد التنظيمات المتطرفة، ثم إن أكثر تلك الأسلحة التي تستخدمها التنظيمات في السنوات الماضية هي أسلحة إسرائيلية وأمريكية الصنع. ففي الوقت الذي تعجز حكومات وطنية من تسليح جيوشها، ما تزال تلك التنظيمات المتطرفة قادرة على تمويل نفسها وخوض معارك شرسة بأحدث الأسلحة ضد الجيوش الرسمية على غرار ما يحدث اليوم في العراق، وهذا ما يثير الدهشة في عملية تمويل هذه التنظيمات التي تتم بطرق تكتيكية وبرعاية عالمية.

رابط المقال: http://goo.gl/fz4q2o

العدد [١٢١]

نـــهر الفـــرات مُـــهدّد

الكاتبان: محمد نوار، و غلادا لاهن
غوثام هاوس
نيسان ٢٠١٥
ترجمة وتحليل: م.م. مؤيد جبار حسن

نهـــر الفرات ذو أهمية حاســـمة للمياه والغذاء وأمن الطاقة في تركيا وسوريا والعراق. يتدفق من الجنوب الشرقي لمسافة ٢,٧٠٠ كيلو متر من شرق تركيا إلى الخليج (الفارســـي)، وهو يغذي أكثر من ٦٠ مليون شـــخص، جنبا إلى جنب مع نهر دجلة، الذي يجري تقريبا بالتوازي معه. هذه الموارد المائية الشاســـعة هي الآن في أزمة.

وقد تدهور النهر بسبب الاستغلال المفرط والنمو الســـكاني والتلوث وعوامل أخرى شكلت مشكلة خطيرة لسنوات عديدة. الآن الحرب والاضطرابـــات العنيفـــة في ســـوريا والعراق تزيد الوضع سوءا، وتهدد البنية التحتية الرئيســـة، وتعرقل سياسة التعاون. ودون اهتمام عاجل، فـــإن التركيز على موارد النهر ســـوف يضيف أزمة إنســـانية كارثية إلـــى تلك الأزمة الموجودة بفعل النزاع.

وعلى المـــدى الطويل، فكرة التنســـيق عبر الحدود أمر ضـــروري إذا ما أريد إبقـــاء دور حيوي لنهر الفرات في المنطقة. وإن التهديدات التي تواجه النهر استرعت الاهتمام الدولي منذ عام ٢٠١٣ وقد تنافس المقاتلون في سوريا والعراق من أجل السيطرة على هياكله الحيوية. قوات من تنظيم (الدولة الإســـلامية "داعش") ســـعت لامتلاك معاقل اســـتراتيجية على طول النهر، كذلك هناك أقسام مختلفة من النهر هي في يد جهـــات مختلفة، منها الحكوميـــة ومنها غير الحكومية، وهناك من يفند الســـيطرة على الســـدود الكبرى. وفي كثير مـــن الأماكن، ليس من الواضح من هو الذي يســـيطر على النهر. انعدام الأمن وعدم وضوح السلطة وتفاقم التحديات المائية سبقت النزاع الحالي. في الواقـــع، كان نهر الفرات تحت ضغط خطير قبل وقت طويل مـــن انـــدلاع الأزمة الســـورية في عـــام ٢٠١١. التنمية السريعة وغير المنسقة في الدول المتشـــاطئة (تركيا وســـوريا والعراق) قد غيرت نظام تدفق النهر، مما تســـبب في الحد من ٤٠ - ٤٥٪ من تدفق المياه منذ أوائـــل عام ١٩٧٠. في الســـنوات الـ ٥٠ الماضية، تم بناء بعض الســـدود والقناطر التي بلغ عددها ٣٢ على النهر. أســـلوب تلك الدول في العمل - جنبا إلى جنب مع النمو في الزراعة والاستخدام الكثيف للمياه فضلا عن أضرار المبيدات والصناعة - عاثت فسادا في نوعية المياه والبيئة.

النهر هو المصدر الرئيس للمياه لـ ٢٧ مليون شخص في البلدان الثلاثة، وعشرات الملايين الآخرين الذين يعتمدون على المواد الغذائية والطاقة التي يوفرها. وأدى تدهور النهر - جنبا إلى جنب مع الجفاف - إلى هجرة جماعية من المناطق الريفية المحيطة بالفرات في سوريا والعراق. في جنوب العراق، التملح والتلوث الحاد قد يسببان أمراضا للإنسان وخسائر للمواشي. وفي سوريا، أدت الضغوط السكانية الحضرية وتكاليف الغذاء إلى زيادة التوترات الاجتماعية. كما أن الضغوط الإضافية المتعلقة بالنمو السكاني والصناعة والهندسة المائية تهدد الآن ظروف التنمية البشرية على نطاق أوسع في جميع أنحاء منطقة الفرات. ومما يثير القلق بشكل خاص، هو استمرار خطط بناء السدود. فمشروع جنوب شرق الأناضول في تركيا (GAP) الذي بدأ في عام ١٩٧٠ يعد حدثا كبيرا على نهري دجلة والفرات وروافدهما، وغايته الطاقة الكهرومائية والري الزراعي، ويهدف كذلك إلى دعم التنمية الاقتصادية في جنوب شرق تركيا، ولكن العديد من السوريين والعراقيين لديهم مخاوف كبيرة بشأن تأثيره على إمدادات المياه.

ويصنف الكاتبان تحديين كبيرين يواجهان جميع البلدان:

الأول: هو تغير المناخ، الذي يتسبب بارتفاع متوسط درجات الحرارة وزيادة حدوث الظواهر الجوية المتطرفة. معهد الموارد العالمية على سبيل المثال، يتصور أن في عام ٢٠٢٥ الضغوط على ظروف المياه لنهر الفرات ستتضاعف إلى ثماني مرات أكثر مما كانت عليه في ٢٠١٠. الثاني: هو ضعف قدرة الدول المتشاطئة للرد إما بشكل فردي أو جماعي، مما أدى إلى زيادة التحديات التي تواجهها. القدرات المؤسساتية تم استنزافها خلال النزاع في سوريا والعراق، ولم يعد هناك آلية لتبادل المعلومات أو الاستجابة لحالات الطوارئ في جميع أنحاء حوض النهر، ولذلك تبدو الحاجة إلى تنسيق السياسات بين الدول المتشاطئة وأصحاب المصلحة الآخرين مهمة للغاية.

إن تاريخ العلاقات المائية المضطرب الذي يناقشه الكاتبان يظهر أن التحديات التي تواجه نهر الفرات لا يمكن التصدي لها من قبل دولة واحدة تعمل بمفردها. في الواقع، إن تاريخ ضعف التنسيق بين الدول فوق النهر هو بالضبط واحد من العوامل التي سمحت للتدهور بأن يحدث. وعلى الرغم من استغراق ما يقارب القرن من المفاوضات الرسمية، إلا أن ما تم الاتفاق عليه محدود. وقد اتسمت المفاوضات التي جرت بانعدام الثقة وضعف التواصل وعدم وجود بيانات مشتركة موثوق بها.

مقابلات المؤلفين مع ٢٥ شخصية في تركيا وسوريا والعراق شاركت سابقا في المفاوضات حول المياه، أو كانت قريبة من ذلك، وكشف عن ثلاثة عوامل رئيسة أعاقت التعاون:

الأول: تاريخ من التنافس الإقليمي منع مفهوم تقاسم المياه من التحقق. فليس هناك معاهدة شاملة أو طويلة الأمد بين تركيا وسوريا والعراق على تقاسم المياه، ورفض تركيا لاتفاقية المجاري المائية الدولية لعام ١٩٩٧ يمنع تطبيق المبادئ الدولية لهذه القضية.

الثاني: مركزية اتخاذ القرار في كل قطر أعاق لجان التفاوض.

الثالث: المناقشات كانت في معظمها ثنائية، على الرغم من أن النهر يتدفق عبر ثلاثة بلدان، وهذا أدى إلى استياء الطرف الثالث المستبعد من المفاوضات.

ما الذي يمكن عمله؟. يضع الكاتبان عددا من التوصيات المبنية على الأهداف قصيرة الأجل وطويلة الأجل. وبالنظر إلى الوضع الأمني في سوريا والعراق، وقطع العلاقات بين تركيا وسوريا، وانتشار نفوذ تنظيم "داعش"، فإن استئناف المحادثات بين البلدان المحاذية للنهر غير وارد في الوقت الحاضر. وعليه، سوف لن يكون هناك بناء رؤية مشتركة بين الخبراء المعنيين لتمهيد الطريق للتعاون. ولكن يمكن الاعتماد على البروتوكولات الثنائية - على الرغم من محدوديتها - التي أنشأت بين تركيا والعراق، و تركيا وسوريا، بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٠، إذ يمكن أن توفر الأساس لنهجٍ أكثر إيجابية.

كذلك بناء رؤية مشتركة للتعاون في المدى القريب، واغتنام فرصة التنسيق بين الدول بشأن تدابير مؤقتة لمعالجة الاحتياجات الإنسانية الملحة. وبصرف النظر عن هذا، فإن مجموعة عمل من الخبراء داخل وخارج الدول المتشاطئة يمكنها رصد الأحداث التي تؤثر على سلامة النهر. ويمكن لفريق العمل هذا تقديم المشورة للسلطات المسؤولة والوكالات الإنسانية على قضايا مثل إمدادات المياه والصرف الصحي أو الإطلاقات المائية المفاجئة من السدود. وعندما تتحسن الظروف السياسية، ينبغي تشكيل لجنة رسمية للأنهار. ومن شأن مثل هذه اللجنة تجميع مجموعة متنوعة من الأطراف المعنية والباحثين وصانعي السياسات، وهذا من شأنه سيسهم في بناء الثقة و زيادة القدرة على الإدارة لجميع الدول المتشاطئة.

إن أولويات عمل اللجنة ستشمل:

- بناء قاعدة بيانات لجميع الاتفاقات ذات الصلة بالمياه والنزاعات وتجميع كل المعلومات المتاحة عن هيدرولوجيا النهر والأرصاد الجوية في كل دولة.
- تحديد الاحتياجات المائية والمطالب المتوقعة لكل دولة، مع التركيز على تحديد المناطق المستهدفة لتحسين الكفاءة.
- تطوير اتفاق دائم لتقاسم المياه بدلا من التركيز على تقاسم متدفق منه، وهذا يجعلنا نركز أكثر على الأدوار والمسؤوليات المشتركة والعمليات المحددة لنزع فتيل التوترات وتسوية النزاعات.
- بناء نظام للإنذار المبكر، للتنبؤ بالحوادث المناخية في حوض الفرات، لغرض الاستعداد للمجاعات والفيضانات.
- تعزيز التعاون الإقليمي عبر الاستثمار في الـ(GAP)، مما يساعد على تخفيف المخاوف في سوريا والعراق.
- تعزيز الترابط الاقتصادي على نطاق أوسع بين الدول، والذي يمكن أن ينطوي على تصدير إمدادات النفط والغاز من العراق في مقابل الطاقة الكهرومائية من تركيا، وتجارة الأغذية بين البلدان الثلاثة.
- مراجعة التشريعات المتعلقة باستخدام المياه وإدارتها في الدول المتشاطئة الثلاث، من أجل توحيد

الأنظمة والوصول لأفضل الممارسات. ونظرا للقيود على تطبيق الأحكام في جميع البلدان الثلاثة، يمكن لهذه الجهود أن تسترشد بالبراغماتية أكثر من القانون الدولي.

الخلاصة:

لقد شملت خطط التنمية الوطنية على مدى نصف القرن الماضي أنشطة استغلال واسعة النطاق على نهر الفرات، والتي غيرت بشكل كبير نظام وحجم تدفق النهر. التدهور اليومي لموارد النهر أصبحت عائقا أمام إعادة الإعمار والسلام في المنطقة مستقبلا. كما أن مزيجا من ارتفاع الطلب على المياه، وخطط البنية التحتية غير المنسقة، وتغير المناخ، من المرجح أن يقلل تدفق المياه أكثر من ذلك، فضلا عن زيادة التنافس على الموارد بين الدول وخلق عقبات جديدة في الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي.

هناك من يصنف سوريا والعراق بالفعل بلدانا شحيحة المياه، مع تركيا التي قد تكون عرضة للإجهاد في المستقبل. ومن المتوقع تفاقم حالة المياه في البلدان الثلاثة مع تغير المناخ. إن تغير تدفق نهر الفرات، وتصاعد معدلات التبخر خلال الصيف الأكثر حرارة، و الظواهر الجوية المختلفة، ستشكل التحديات الرئيسة لجميع الدول الثلاث، ومعالجة هذه المشاكل سيكون لها آثار على المناطق المجاورة. فالكارثة الإنسانية والهجرة نتيجة لفشل إمدادات المياه والحصار ستؤثر سلبا على المصالح الاقتصادية للاتحاد الأوربي و غرب آسيا. إن خطر هذه الأزمة سيتضاءل إذا ما الحكومات الوطنية والمحلية للدول المتشاطئة نسقت جهودها وفقا للقواعد الدولية. وبالنظر إلى طبيعة تحديات الماء العابر للحدود التي تواجهها المنطقة، يتعين على السلطات هناك النظر في النهج التعاوني للتخفيف من آثار الأزمة والاستجابة لها، ويرجع ذلك إلى حقيقة بسيطة وهي أن النهر هو وحدة هيدرولوجية لا تعترف بالحدود السياسية، ودولة واحدة تعمل بمفردها لن تكون قادرة على مواجهة التحديات. وهناك حاجة ماسة للتعاون. لم يُنتج حتى الآن قرن من العلاقات العملية والفعالة والمستدامة بين تلك الدول لإدارة موارد النهر. فالعوامل التي تعوق الاتفاق أصبحت أكثر تعقيدا؛ بسبب النزاع المسلح، والتغيرات السكانية، والمناخ، وضغوط التنمية. كل بلد في مرحلة مختلفة من التنمية الاقتصادية. التغييرات الديموغرافية الكبيرة والنمو الاقتصادي والاعتماد الكبير على الأساليب الزراعية ذات الاستخدام الكثيف للمياه، زادت المنافسة على المياه. إن حقوق مياه النهر ستبقى متنازعا عليها، وتتشابك مع القضايا المثيرة للمشاعر، كالسيادة وتاريخ العلاقات السياسية المشحونة. حتى إن ما يعرقل التواصل بين الطرفين سببه عدم الاستقرار السياسي العميق، وخاصة منذ بداية عام ٢٠١١، من الأزمة السورية والاضطرابات ذات الصلة في جميع أنحاء العالم العربي.

في ظل المناخ السياسي والأمني الراهن، فإن العمل الحكومي - الدولي يبدو غير وارد، ولكن الإرادة السياسية قد تنحاز لذلك في المستقبل. عند هذه النقطة سيتم الاتفاق على الأولويات بين الممارسين الفنيين، الذي من شأنه أن يسهل الحوار والعمل المشترك. إن صقل المناهج القائمة على التعاون والتفاهم المتبادل، والنقاشات القائمة على أسس علمية، سوف يساعد على توجيه السياسيين وممثلي الدول الثلاث نحو الاستفادة من مشاركة الحلول، وهذا هو النهج

الأكثر عقلانية لضمان استدامة المياه في المستقبل في تلك البلدان. وفي هذا السياق، أقيمت العديد من المحادثات مع المسؤولين والخبراء الفنيين من كل بلد، وقد حددت هذه المقالة اقتراحا بتشكيل "لجنة نهر الفرات"، ستتشكل من مجموعة من الخبراء من كل بلد من البلدان المعنية، ويجب أن تكون مدعومة من طرف التعاون الثلاثي. واقترحت أيضا العديد من الدراسات الأولية التي يمكن للجنة القيام بها، وتشمل أنموذجا علميا لنهري دجلة والفرات، والذي من شأنه أن يضع جانبا الخلاف حول ما إذا كانوا سينشؤون حوضا واحدا أو حوضين، وتعيين تفاعل النهر مع الأراضي الزراعية والبنية التحتية. يمكن لهذه الأنواع من الأنشطة أيضا أن تمهد الطريق لمزيد من التعاون السياسي الرسمي. يتطلب التحرك إلى الأمام دراسة متأنية للوقائع على الأرض والاعتراف بإخفاقات الماضي، وهذا سيصب في مصلحة جميع الأطراف المعنية لدعم دعوات التعاون وزيادة الجهود لبناء علاقات المعرفة بين الخبراء. يجب أن يكون الهدف هو تعزيز الاستعداد لتكثيف الجهود المبذولة على نطاق الحوض عندما تسنح الفرصة السياسية. في غضون ذلك، فمن الضروري الحفاظ على فتح قنوات الحوار بين خبراء البلدان وممثلي الحكومات كلما كان ذلك ممكنا. قد تكون هناك فرص لإعلان التنسيق بين تركيا والعراق بشأن تدابير قصيرة الأجل لمعالجة الاحتياجات الإنسانية الملحة. فضلا عن ذلك، فإن إنشاء فريق عمل من الخبراء لرصد الأحداث التي تؤثر على سلامة النهر وتقديم المشورة للسلطات المسؤولة والوكالات الإنسانية لحالات الطوارئ المتصلة بالمياه، قد يساعد على سد الفجوة في حالة الأزمات.

تحليل:

إن مشكلة نهري دجلة والفرات سياسية أكثر من أن تكون تقنية أو بيئية. للحكومات التركية المتعاقبة علاقات يشوبها التوتر مع جارتيها العراقية والسورية، فمع العراق هناك عقدة الأكراد وخوف أنقرة من فكرة الاستقلال وقيام دولة الكرد، وهذا بدوره أثقل كاهل الساسة الأتراك المثقل بالفعل من التركة الكردية وحزب العمال المتمرّد. وفيما يخصّ الأخير، لا ننسى انتهاك القوات التركية للحدود العراقية بحجة مطاردة المسلحين الكرد الأتراك. أما فيما يخص علاقة تركيا بسوريا، فهي متوترة منذ الاستقلال، واستقطاع لواء الاسكندرون من سوريا، ثم أزمة حزب العمال الكردستاني وقائده أوجلان، كذلك تدهورت بسبب إنشاء تركيا للسدود على نهر الفرات.

وبالعودة إلى المقال، يبدو أن الكاتبين قد حددا بالفعل المشاكل وأسبابها، وأكدا على ضرورة التعاون بين الدول الثلاث، لكنهما لم ينتبها إلى أن ثلث الأراضي التي يمر بها نهري دجلة والفرات اليوم وصولا إلى بغداد - تقريبا - بيد تنظيم "داعش" الإرهابي، فهل سيتم التفاوض معه أخيرا ومنحه صفة قانونية على المناطق التي يسيطر عليها؟. وماذا لو أن التنظيم استخدم حرب المياه كسلاح أخير للنيل من خصومه أو محاولة تركيعهم؟. هل لدى الحكومة السورية أو العراقية - والأخيرة ما يهمنا - أي تصور أو خطة لمواجهة هكذا سيناريو؟ في خضم أزمة مياه خانقة ترنو في الأفق، مع دخولنا في أول أشهر الصيف الذي يمتد طويلا.

رابط المقال: http://goo.gl/y2NivL

لملاحظاتكم واستفساراتكم يرجى الاتصال بإدارة الإعلام

Tel: (00964) 7800168889

عنوان البريد الالكتروني

info@kerbalacss.uokerbala.edu.iq

موقع النشرة على الانترنيت

kerbalacss.uokerbala.edu.iq

التقارير والتحليلات المنشورة لا تعبّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

مطبعة جامعة كربلاء